اللامركزية وإدارة الأزمات والكوارث بالمجتمع المحلي

Decentralization and crisis and disaster management
in the local community

تاريخ التسليم ٢٠٢٢/١١/١
تاريخ الفحص ٢٠٢٢/١١/١٥
تاريخ القبول ٢٠٢٢/١١/٢٥

إعداد

فتحي أحمد مزيد طيفور

fathy.ahmed@social.aun.edu.eg

اللامركزية وإدارة الأزمات والكوارث بالمجتمع المحلي

اعداد وتنفيذ
فتحي أحمد مزيد طيفور

الملخص:

هدفت الدراسة الحالية الى تحديد دور اللامركزية في إدارة الأزمات والكوارث بالمجتمع المحلي، وتحديد مستوى اللامركزية وأبعادها، كما هدفت الدراسة الى تحديد الصعوبات التي تواجه اللامركزية في إدارة الأزمات والكوارث بالمجتمع المحلي، وتحديد مقترحات لتطبيق اللامركزية في إدارة الأزمات والكوارث بالمجتمع المحلي، ومحاولة التوصل الى خطة عمل مقترحة لتفعيل دور اللامركزية في تحسين إدارة الأزمات والكوارث بالمجتمع المحلي، واعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، ومنهج المسح الاجتماعي الشامل عن طريق الحصر الشامل للعاملين بإدارتي الأزمات والكوارث ونظم المعلومات بديوان عام محافظة سوهاج وإدارات الأزمات التابعة لهما بمجالس المدن التابعة لمحافظة سوهاج، وتوصلت الدراسة الى عدة توصيات ومقترحات من أهمها: زيادة عدد الدورات التي يحصل عليها القائمين على إدارة الأزمات، العمل على متابعة صرف التعويضات للأهالي الذين تضرروا من الأزمات والكوارث، زيادة العنصر البشري المؤهل والمدرب داخل الإدارات بنسبة، زيادة الموارد الاقتصادية للإدارات العاملة في مجال الأزمات و رفع الحافز المادي والمعنوي للعاملين داخل إدارات الأزمات والكوارث بالمجتمع المحلي، ضرورة الارتقاء بالمستوى التعليمي للمتضررين من الأزمات.

الكلمات المفتاحية: اللامركزية، الأزمات والكوارث، المجتمع المحلي

المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية
العدد العشرون المجلد الرابع ديسمبر ٢٠٢٢م

Decentralization and crisis and disaster management in the local community

Abstract

The current study aimed to determine the role of decentralization in managing crises and disasters in the local community، and to determine the level of decentralization and its dimensions. Suggested work to activate the role of decentralization in improving crisis and disaster management in the local community Define the specific scheme for a specific schedule، comprehensive social survey approach by comprehensive inventory، and action plans. The General Court of Sohag Governorate and its crisis departments in the city councils of Sohag Governorate، and the study reached several recommendations and proposals، the most important of which are، increasing the number of courses that those in charge of crisis management receive، working to follow up the payment of compensation to families affected by crises and disasters، and the trainer within the departments with an increase economic resourcesMeeting the community in the field of crises and raising the material and moral incentive for workers within the crisis and disaster departments at the local level، raising the educational level of those affected by crises.

Keywords: Decentralization ،crises and disasters ،the local community

أولاً: مدخل مشكلة الدراسة:

إن المجتمع المحلي عبارة عن وحدة جغرافية محددة يتواجد فيها أشخاص يعرفون بعضهم البعض ويتفاعلون بدرجات متفاوتة، من أجل صنع السياسات التي تهدف إلى تعزيز الوفاق المجتمعي فيما بينهم. (Scherzer, Berg, Lein, Setten, 2020, 11)

كما أنهم يتفقون في القيم والعادات والتصورات القيمية والثقافية، التي توضح وتبين شكل ومعنى بنيتهم الاجتماعية، لذلك هي تقوم بتوجيه أفعالهم وسلوكهم في مختلف مناحي الحياة، وهذا من شأنه أن يجعلهم يتميزون بطابع وهوية خاصة بهم تميزهم عن غيرهم من المجتمعات والجماعات الأخرى، لذا يقال عن المجتمع المحلي، أنه ارتباط بشري تتأثر فيه العلاقات بالقرابة أو الصداقة والجوار، كما تساعد هذه العلاقات في تأدية الوظيفة المخول لهؤلاء الأفراد القيام بها من خلال النظم والقوانين والأعراف التي تم إقرارها داخل هذا المجتمع المحلي، وعلى الرغم من هذا التماسك والترابط الذي يتميز به المجتمع المحلي، إلا أنه يتأثر بتلك المتغيرات سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية والتي تحدث حوله لان العالم الآن أشبه ما يكون بقرية صغيرة يتأثر كلا منها بالآخر. (دليل تنمية المجتمع المحلي، ٢٠٠٩، ٥)

وأنه في الوقت الراهن تواجه الدول أوقات عصيبة نتيجة للأوضاع البيئية المتغيرة والمتقلبة باستمرار وذلك في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية، إذ تعد الأزمات من أهم الظواهر في حياة الدول لما لها من تأثير كبير على حياتهم، وإذا لم يتم التعامل مع هذه الأزمات بصورة صحيحة، فأن نتائجها السلبية توقع أفدح الأضرار بالدولة وأهدافها، سيما في حالة فشلها في تحقيق تلك الأهداف والمصالح الاستراتيجية العليا. (الزبيدي،٢٠١١، ٤٩)

وهذا ما اتفقت معه دراسة على حسين علي (٢٠١٣) حيث هدفت إلى التعرف على مدى تطبيق الوظائف الإدارية المبنية على الأسس العلمية (الإدارة الحديثة) للازمات والكوارث المجتمعية، وتوصلت إلى أن الكوارث عبارة عن ظواهر بيئية واجتماعية واقتصادية تحدث أضرارا بالغة الخطورة اذا ما لم يتم التعامل معها بحذر شديد وبالطرق العلمية الحديثة.

وذلك من خلال التركيز على المراقبة والتقييم والفهم لمخاطر الكوارث، وانه يجب تبادل هذه المعلومات والبيانات بين مختلف المؤسسات المنوط بها العمل لمواجهة الأزمات والتنبؤ بها وتقليلها، وذلك يتطلب المشاركة الهادفة من أصحاب المصلحة المعنيين بالأزمات والكوارث على مختلف المستويات، كما يؤكد إطار سنداي على ضرورة وضع الاستثمارات لتحقيق المرونة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية وضرورة استخدام التكنولوجيا الحديثة لتعزيز وتطوير أنظمة الإنذار المبكر للتنبؤ بمخاطر الأزمات والكوارث والتأهب لها قبل حدوثها (Enclave, 2016, 5)

وهذا ما أكدته دراسة (هيثم سيد عبدالحليم٢٠٢٠) حيث هدفت إلى تحديد متطلبات

ممارسة الدور الوقائي بمؤسسات مواجهة الأزمات والكوارث، وتوصلت الدراسة إلى أنه من أهم متطلبات برامج الوقاية بمؤسسات مواجهة الأزمات والكوارث هي، التدريب على نظم الرصد المبكر وتنوع البرامج الوقائية، وتنفيذ برامج التدريب على التقنيات الحديثة للتأهب للازمات التي قد تتعرض لها البلاد.

كما جاء ذلك مترابطا مع دراسة(ستاكي جودارد Stacy Goddard 2017) والذي يؤكد فيها على أنه كلما تم الاكتشاف المبكر والاستعداد لهذه الأزمات كان ذلك عاملا مؤثرا للتخفيف من أثار تلك الأزمات حيث هدفت إلى التعرف على مدى استعداد طلاب المرحلة الجامعية لمواجهة الأزمات والكوارث بعد أن أصبح موضوع الاستعداد للكوارث من الشواغل الوطنية للصحة العامة، وتوصلت الدراسة إلى أن طلاب المرحلة الجامعية يمكن أن يلعبوا دورا أساسيا في الاستجابة لمواجهة الكارثة والتعافي منها اذا كان لديهم استعداد كافي لمواجهة مثل تلك الأزمات.

كما يلعب المجتمع دائما دورا مهما في أعمال التأهب والتخفيف والاستجابة والتعافي من أثار الأزمات، لذلك يجب إعطاء الأولوية القصوى لبناء قدرات أفراد المجتمع وتوعيتهم بأنواع الكوارث المختلفة، لذلك تؤمن إدارة الكوارث المجتمعية إلى حد كبير بمشاركة المجتمع في كل مراحل إدارة الأزمات والكوارث، كما يجب أن يتم ثقل بناء قدرات العاملين في إدارة الأزمات من خلال تنظيم الدورات التدريبية لهم باختلاف أنساقهم (Disaster 2016, 66 (Management Plan,

ولقد توصلت دراسة (سعودي محمد حسن٢٠٢٠) إلى وجود علاقة بين بناء القدرات المؤسسية وبين إدارة الأزمات حيث هدفت إلى تحديد واقع بناء القدرات المؤسسية وتحديد أهمية ومراحل التخطيط لإدارة الأزمات، وتحديد العلاقة بين بناء القدرات المؤسسية وبين التخطيط لإدارة الأزمات، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين بناء القدرات المؤسسية وبين إدارة الأزمات.

وجاءت دراسة (حبيب عبد الله احمد ابوزيد ٢٠١٥) معززة لذلك حيث هدفت إلى التعرف على أهم متطلبات إدارة الكوارث ومستوى نجاحها في قطاع غزة والمتمثلة في، القيادة الفاعلة، الدعم اللوجستي، المخصصات المالية، المشاركة المجتمعية، التنبؤ والتخطيط وبناء فرق العمل، وتوصلت إلى وجود علاقة طردية بين توافر متطلبات إدارة الكوارث ومستوى النجاح في إدارة الأزمات والكوارث في قطاع غزة.

كما يظهر أيضا دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز مشاركة أقوى من قبل المجتمعات المحلية، وأن قرب المنظمات غير الحكومية من المجتمعات الضعيفة من شأنه أن يعمل على تعزيز المشاركة المجتمعية في الحد من أخطار الأزمات والكوارث التي من الممكن أن يتعرض لها المجتمع، لان المجتمعات المحلية من الممكن أن تكون هي المسئولة عن التأهب المجتمعي في حالة حدوث الكوارث والتخفيف من حدتها (Lassa, 2018, 15)

وهذا ما أشارت إليه دراسة (تريستن كارولين Tristan Caroline Endsley

2016) حيث هدفت إلى تحديد فعالية العمل الجماعي في مواجهة الأزمات والكوارث، وتوصلت إلى أن العمل الجماعي يكون أكثر فعالية في مواجهة الأزمات والكوارث.

كما اشارت دراسة (عصام بدري أحمد ٢٠١٧) إلى وجود بعض المعوقات التي تعيق تحقيق التكامل بين المنظمات الحكومية والأهلية في مراحل إدارة الأزمات والكوارث، حيث هدفت إلي تحديد طبيعة التكامل بين جهود المنظمات الحكومية والأهلية في مراحل حدوث الأزمات والكوارث، وتوصلت إلى أنه يوجد العديد من المعوقات التي تعيق تحقيق التكامل بين جهود المنظمات الحكومية والأهلية في مراحل حدوث الأزمات تمثلت في جمود اللوائح والقوانين المنظمة للعمل وتبادل الخبرات بين المنظمة الواحدة وبين المنظمات الأخرى

كذلك يمكن تقليل الأثار والخسائر بشكل كبير إذا كان لدى الأفراد والمؤسسات في المناطق المعرضة للخطر الاستراتيجية والجاهزية للاستعداد لمواجهة تلك الأزمات، وذلك من خلال توافر القدرة والمعرفة الأزمة لمواجهة تلك الأزمات والكوارث، وهذا ما أكدت عليه الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث وفقا لإطار عمل هيوغو، كما تتطلب أيضا حالة الطوارئ بعض من الاستراتيجيات وتضافر عدد كافي من موارد الوكالات والمنظمات من أجل تلبية احتياجات المواطنين للتصدي لهذه الأزمات. (Linnell, 2013, 5)

وهذا ما توصلت إلية دراسة (محمود فرحان عيسى ٢٠١٨) حيث هدفت إلى التعرف على الإجراءات التي تؤديها مؤسسات الدولة من أجل إدارة الأزمات، وتوصلت إلى وجود إستراتيجية وطنيه لإدارة الأزمات والكوارث في الأردن وانه تم تنفيذ بعضا منها تنفيذا نسبيا.

كما أننا في إدارة الأزمات بحاجة إلى مزيد من البحث بالنسبة لعمل القادة في إدارة الأزمات والكوارث داخل المجتمع، لذلك يجب فهم القيادة عبر جميع المراحل وفقا للإدارة الشاملة لحالات الطوارئ وذلك في مختلف المراحل التي تمر بها الأزمة أي مرحلة ما قبل الأزمة، أثناء حدوث الأزمة، الاستجابة للازمة، ما بعد الأزمة، كما أننا بحاجه إلى تبني أبعاد القيادة والتي غالبا ما يتم تجاهلها، كالمرونة وقدرات الاتصال، اتخاذ القرار، بناء فريق العمل، البحث والمعلومات والمحاسبة والتعلم والتخطيط وما بينهما من أمور أخرى، كما تبدء القيادة الفاعلة للازمات قبل الحدث بوقت طويل وذلك لأخذ القيادة بمبدئ التخطيط لإدارة الأزمات وزيادة الوعي المجتمعي بخطورة الأزمات التي من الممكن أن يتعرض لها المجتمع. (TRAINOR,VELOTTI, 2013, 38)

وهذا ما أشارت إلية دراسة (سناء محمد زهران عمر٢٠٢٠) حيث هدفت إلى، التعرف على أهمية التخطيط للقيادات الإدارية عند مواجهة الكوارث والأزمات، والتعرف على مبادئ ومهارات التخطيط التي تلتزم بها القيادات الإدارية في مراحل مواجهة الأزمة بمراحلها المختلفة قبل وأثناء وبعد الأزمة، وقد أسفرت الدراسة عن مجموعة من المقترحات اللازمة لممارسة

القيادات الإدارية للوعي التخطيطي عند مواجهة الكوارث والأزمات.

كما تمر الفرق والأطر والعمليات التي يتم إنشاؤها استجابة للازمة بالعديد من الأشياء المختلفة، ومع ذلك فأن هيكلها وأهدافها غالبا ما تكون متشابهة، كما تقوم هيئات صنع القرار أثناء عملية إدارة الأزمات بما يلي:

- تسهيل عملية اتخاذ القرار السريع
- تبسيط جمع وتوفير ونشر المعلومات الأساسية
- ضمان التنسيق والتعاون بين أصحاب المصلحة الرئيسيين

وغالبا ما يكون إطار صنع القرار السياسي الفعال استجابة للازمة عملا متوازنا بين المصالح المتعارضة، وأن هذه الفرق يجب أن تكون صغيرة بالقدر الذي يسمح باتخاذ القرارات بسرعة، كما تحتاج إلى أن تكون هذه الفرق مكونه بشكل هرمي ولها تقسيم واضح للمسئوليات لضمان عدم قمع النقد لبعض الحلول التي تقدم لحل الأزمة. (Pustjens, 2020, 4) وهذا ما هدفت إليه دراسة (ياكسن ماو Yexin mao2021) حيث هدفت إلى التعرف على دور المؤسسات السياسية القائمة على إدارة الأزمات وذلك من خلال الاستجابة لفيروس كورونا المستجد، وتوصلت الى أن المؤسسات السياسية المختلفة تؤثر على قدرة الدولة على إدارة الأزمات، كما توصلت الدراسة إلى وضع روابط توضح العلاقة بين الحكومة المركزية والمحلية، وترتيب العلاقات بين الدولة والمجتمع

ويرى الباحث: أن تطبيق اللامركزية سيساعد إدارات الأزمات والكوارث في عملية تحسين إدارة الأزمات والكوارث داخل المجتمع المحلي وقد جاءت دراسة (احمد عبدالفتاح ناجي٢٠١٣) والتي استهدفت توضيح رؤية أعضاء المجالس الشعبية المحلية لمتطلبات تحديث الادارة المحلية في مصر مؤكده لهذا، وذلك عن طريق تحديث البنية الداخلية للمحليات وتحديث العلاقات بين المجلسين الشعبي والتنفيذي، وتحديث العلاقات المحلية والمركزية والوظيفة التنموية للإدارة المحلية بالمحليات، وتوصلت الدراسة إلى ضرورة أن تؤمن الحكومة بأهمية تطبيق اللامركزية لاتخاذ قرارات تحقق مصلحة المواطنين من خلال دعم ومساندة ومشاركة الحكومة المحلية للمجالس الشعبية المحلية.

وهذا ما اتفقت معه دراسة (كونيكس Connex2009) حيث هدفت هذه الدراسة الى توضيح دور اللامركزية في تحسين وتعبئة الموارد المحلية الطبيعية في الحكومات المحلية بالمجتمعات النامية، باعتبارها آلية مهمة لتحسين نوعية البيئة، وتوصلت إلى أن اللامركزية من شأنها أن تعمل على توفير آليات المحاسبة للمسئولين في السلطات المحلية، كما أنها تعمل على تمكين المسئولين المحليين من تقديم الاحتياجات الفعلية للمواطنين خلال فترت الأزمة.

كما أن الدولة التي تسعى إلى إرساء وتدعيم قواعد النظام المحلي، تنطلق من قناعة وإدراك أنه وسيلتها المثلى لتحسين أداء وظيفتها وتحسين قيامها بواجباتها نحو مواطنيها، وإيمانا منها بأن الفلسفة الأساسية للإدارة المحلية

مفادها الوصول إلى نظام ديمقراطي سليم اعتمادا على أساسين مهمين هما تحقيق اللامركزية والمشاركة الشعبية. (أحمد، ٢٠١٧، ١١)

وهذا ما اتفقت معه دراسة (وفاء مختاري٢٠١٤) حيث هدفت إلى التعرف على كيفية تفعيل دور الهيئات اللامركزية المحلية في التنمية وذلك من خلال مجالسها المحلية، وتوصلت إلى أن الإدارة المحلية تقوم على الهيئات الإدارية لانهما يعتبران حلقة وصل بين الإدارة المركزية والمواطن، وان الإدارة المحلية لابد أن تقدم الخبرة والكفاءة والفاعلية في التنفيذ، حيث تتجسد الهيئات اللامركزية في النظام الولائي والبلدي، وذلك من خلال اعتمادها على أسلوب التنمية المحلية.

كما تظهر أيضا فعالية الإدارة المحلية بشكل واضح في ظل اللامركزية الإدارية، حيث تعمل اللامركزية الإدارية على الإسراع في تنفيذ مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق الأهداف المرسومة، وأنه توجد بعض الشروط الواجب توافرها لتحقيق هذه الفعالية تتمثل في:

- وجود قيادة سياسية واعية تهتم بتنمية المشروعات في الأرياف
- يجب أن تتمتع الهيئات المحلية في الأقاليم بالمرونة في تطبيق القوانين والأنظمة
- يجب أن تتوافق الاعتبارات الإدارية كاستخدام أساليب عمل مستوحاة من ظروف كل وحدة محلية مع الاعتبارات السياسية. (عبوي، ٢٠٠٦، ٤٣)

وهذا ما أكدته دراسة (فهد عيد بن ناصر بن فهد ٢٠١٠) حيث هدفت إلى: الكشف عن أثر تطبيق اللامركزية على مستوى أداء العاملين في الحرس الوطني الكويتي، وتوصلت إلى وجود دلالة للامركزية بمتغيراتها على أداء العاملين بالحرس الوطني الكويتي.

كما تعمل اللامركزية أثناء إصلاحات الإنفاق على تحسين الميزانية المركزية دون أن تسبب أي انتقال للعبء إلى الميزانيات المحلية، علاوة على ذلك عندما تكون لامركزية الإنفاق مصحوبة بلامركزية الإيرادات الضريبية، يتحسن رصيد الميزانية الوطنية بشكل ملحوظ، كما إن الدور الذي تقوم به اللامركزية المالية يكون أقوى في أوقات الأزمات المالية. (Bartolini, Sacchi, Salotti, Santolini, 2016, 11)

وهذا ما اتفقت معه دراسة (فيليب ترين Philipp Trein2016) حيث هدفت إلى التعرف على الديناميكيات الفيدرالية في أوقات الأزمات، وتوضيح دور اللامركزية المالية في التعامل مع الأزمات المالية، وتوصلت إلى أن اللامركزية المالية تقوم بحماية ميزان القوى الفيدرالية أثناء الأزمات المالية، وان النظم الفيدرالية قد تكيفت مع الأزمات المالية نظرا لأنها تعتمد على اللامركزية المالية بين المؤسسات.

وهذا ما أكدته دراسة (يايا دينج Yaya Deng2018) حيث هدفت إلى التعرف على ما اذا كانت خدمات الدعم الفني تعمل بشكل كبير على الخروج عن المركزية في الصين أم لا وتحديد آثار هذه الخدمات الفنية على الفيدرالية المالية بدولة الصين، وقد توصلت هذه الدراسة

إلى عدة نتائج هامة مفادها، أنه يوجد دلائل قوية توضح وتبين أن خدمات الدعم الفني تؤثر تأثيرا إيجابيا على النتائج الاقتصادية، كما أنها استطاعت تدعيم اللامركزية المالية المتبعة وعملت على تحقيق الإصلاح المالي في دولة الصين الشعبية.

كما تعمل اللامركزية على تحسين تقديم الخدمات والقضاء على الروتين لأنها تسمح للحكومات المحلية بتكييف خدماتها بشكل أفضل حسب احتياجات السكان داخل المجتمع المحلي وترتيب أولويات هذه الخدمات تبعا لاحتياجاتهم، وذلك لامتلاك الحكومات المحلية لقدر كافي من المعلومات أكثر من الحكومات المركزية، كما أن الحكومات المحلية وطبقا لدرجة اللامركزية سواء أكانت سياسية أو إدارية تستطيع أخذ قرارات تتعلق بتقديم الخدمات دون انتظار موافقة الحكومة المركزية وذلك من شأنه أن يعمل على تخفيف العبء البيروقراطي الواقع على الحكومة المركزية ويزيد من الكفاءة على المستوى المحلي (Chowdhury, Stacey, 2014, 26)

وهذا ما هدفت إليه دراسة (مارجريت وينشستر Margret s Winchester2018) حيث هدفت إلى التعرف على مدى نجاح اللامركزية في تحقيق المساواة في الحصول على خدمات الرعاية الصحية في مومبا لانجا بجنوب إفريقيا، وتوصلت إلى أن المركزية فشلت في تحقيق الرعاية الصحية في الفترة المعاصرة، ويظهر ذلك في استمرار التباين عبر منطقة الدراسة من حيث الرعاية الصحية التي ترعاها الحكومة، والقيود التي توضع في المستشفيات من حيث الروتين المتبع من قبل الموظفين، وغياب الخصوصية وكلها تتحدى الافتراضات المتعلقة بالوصول إلى اللامركزية في مجال الرعاية الصحية.

كما تعمل اللامركزية على تعميم فوائد التنمية، وزيادة فرص العمل، والتخفيف من حدة الروتين، وتبسيط الإجراءات والسرعة في الإنجاز، كما أنها تعمل على التخفيف من معاناة المواطنين. (الغرايبة، ٢٠١٠، ٣١٩)

وهذا ما تطرقت إليه دراسة (محمود علي هرموش٢٠٢٠) حيث هدفت إلى الكشف عن مزايا وعوامل نجاح تطبيق اللامركزية، وتحديد العلاقة بين تطبيق اللامركزية الإدارية من جهة وتحقيق التنمية في لبنان من جهة أخرى، وتوصلت إلى انه توجد عدة مزايا لتطبيق اللامركزية منها، سهولة اتخاذ القرارات الإدارية في بيئة العمل، وانه توجد عدة عوامل من شأنها أن تعمل على نجاح اللامركزية يتمثل بعضها في، عقد الدورات التدريبية للعاملين بالقطاع الإداري.

وعلى الرغم من المميزات التي تحققها اللامركزية إلا انه يوجد العديد من التحديات التي تواجه عملية الانتقال من المركزية إلى اللامركزية في الحكم المحلي وهذه التحديات تتمثل في، نقص التمويل، والفقر وضعف القدرات المحلية، كما يمثل الفساد واختلاس الأموال وعدم كفاية الموارد وعزوف أصحاب المصلحة عن المشاركة في برامج التنمية المحلية، التحدي الأكبر في إتمام عملية اللامركزية وانعدام الإرادة السياسية لدى القائمين على الحكم في الانتقال

من المركزية إلى اللامركزية. (Mbowa, Kaaya, 2021, 11)

وهذا ما هدفت إليه دراسة (محمود احمد إسماعيل٢٠٢١) حيث هدفت الى، تحديد أبعاد تحقيق الإصلاح الإداري، وتحديد الصعوبات التي تواجه تطبيق اللامركزية في تحقيق الإصلاح الإداري، وتوصلت إلى انه توجد عدة صعوبات تعوق تطبيق اللامركزية، تمثلت في قلة الدورات التدريبية التي يحصل عليها المسئولين، وقلة تقديم الخدمات من جانب القائمين على الإدارة داخل المؤسسة.

وان مراحل تطور المجتمع تعتمد على التفاعل مع المتغيرات والمستجدات بكفاءة ومرونة، وذلك من خلال تبني نظام اللامركزية في التخطيط الإقليمي، وذلك عن طريق تنازل هيئات التخطيط المركزية عن جزء من صلاحياتها لصالح هيئات التخطيط المحلية، لان هذه الهيئات المحلية هي التي تتعايش مع مشاكل السكان المحليين بشكل مستمر، لذلك يجب رفع كفاءة أداء الأجهزة والمؤسسات المختلفة وانه لابد من تعزيز اللامركزية وتشجيع الإدارة المحلية والإقليمية، وذلك عن طريق إنشاء إدارة حكومية رشيدة تتمتع بكفاءة وفعالية وتكون خاضعة للمسائلة، كما انه يجب أيضا تأهيل المجتمعات المحلية وتدريبها وذلك لرفع مستوى المهارات وزيادة الكفاءة في الأداء. (غضبان، ٢٠٢٠، ١٦٧)

وهذا ما توصلت إليه دراسة (محمود نورالدين قبيصي الديب٢٠٢٠) حيث هدفت إلى تحديد دور وواقع اللامركزية في تحسين جودة خدمات الرعاية الاجتماعية بالمجتمعات الجديدة، وذلك من خلال أبعاد اللامركزية المتمثلة في اللامركزية الإدارية، والمالية، والجغرافية) وتوصلت إلى، وضع خطة لتفعيل اللامركزية في تحسين جودة خدمات الرعاية الاجتماعية بالمجتمعات الجديدة.

ثانيا: تحديد مشكلة الدراسة:

من خلال ما تم عرضة من أدبيات نظرية ودراسات سابقة تناولت متغيرات الدراسة نجد أن الأزمات والكوارث أصبحت جزء لا يتجزأ من نسيج الحياة المعاصرة، مما يتطلب تضافر المزيد من الجهود لمواجهتها، وهنا تظهر الحاجة إلى تطبيق اللامركزية في إداراتها مما يوفر تحسين في الأداء وإعطاء الفرصة الأكبر للتعامل مع الظروف والتحديات بما يتناسب مع كافة المواقف المختلفة، وبذلك تتحدد مشكلة الدراسة في تطبيق اللامركزية في التخطيط لتحسين إدارة الأزمات والكوارث بالمجتمع المحلي.

ثالثا أهمية الدراسة:

١. لقد شهد العالم أواخر عام ٢٠١٩م جائحة أخلت بتوازن العالم أجمع ألا وهي جائحة كورونا (كوفيد ١٩) حيث أثرت هذه الجائحة على جميع مناحي الحياة صحية واقتصادية واجتماعية، ولقد تركت كمٍ هائل من التهديدات، ووفقاً لتقديرات منظمة الصحة العالمية بلغ عدد الإصابات المؤكدة عالمياً: ما يقرب من ٢٣,٠٨٦,٤٤٩ مليون عدد الإصابات بهذا الفيروس، أما حالات التعافي فقد بلغت ٢٢,٣٧٣,٨٢٦ مليون حالة، ٣٤٨,٣٧٦ عدد الوفيات وتعتبر البرازيل من أكثر الدول إصابة بهذا الفيروس, تليها الولايات المتحدة الأمريكية (World

Health Organization)، ولقد بلغ عدد المصابين به منذ بداية انتشاره في مصر حوالي ١٢٩٢٢٠٠مليون (تقرير رئاسة مجلس الوزراء لجمهورية مصر العربية)

٢. زيادة الأزمات والكوارث المجتمعية وزيادة أعداد المتضررين منها وتفاقم الآثار السلبية الناتجة عن الأزمات والكوارث بالمجتمع المحلي المختلفة والتي تعرضت لها جمهورية مصر العربية.

٣. تعتبر الأزمات والكوارث من المشكلات الحاضنة التي تحتوي بداخلها على العديد من المشكلات التي تؤثر على نهوض المجتمع وعرقلة تقدمة.

٤. أهمية الجهود التي يقوم بها التخطيط الاجتماعي في الخدمة الاجتماعية في إيجاد سبل التنسيق والتعاون والتخطيط بين مختلف القطاعات المستقلة في مواجهة الأزمات والكوارث بالمجتمع المحلي.

٥. ضرورة الاهتمام بالتغيير المعنوي للمواطنين المتضررين من الأزمات والكوارث من خلال إحداث تغيير في القيم والمبادئ والعادات والتقاليد والسلوكيات والاتجاهات، وذلك للتعامل مع الآثار السلبية لتلك الأزمات والكوارث لتقليلها إلى اقل قدر ممكن ومحاولة التخفيف منها قدر الإمكان.

٦. محاولة الوصول إلى مجموعة من النتائج التي يمكن استخدامها كمعطيات تساهم في فهم كيفية التعامل لتنمية ثقافة التعامل مع الأزمات من أجل ضمان الاستعداد للتعامل معها في المستقبل كتدابير وقائية.

٧. السعي الدولي والمحلي على تطبيق اللامركزية في الإدارة في مختلف النواحي سواء أكانت سياسية، أو اقتصادية، أو جغرافية، أو مالية كأحد المفاهيم الحديثة والترويج لها عالميا في الوقت الحاضر وأهميتها في توفير الحقوق للمواطنين وتمكينهم من المشاركة في مواجهه الأزمات بالمجتمع المحلي.

رابعا أهداف الدراسة.

تستهدف الدراسة الحالية تحديد هدف رئيسي وهو تحديد دور اللامركزية في تحسين إدارة الأزمات والكوارث بالمجتمع المحلي والذي ينبثق منه عدة أهداف فرعية تتمثل في الاتي: -

١. تحديد مستوى إسهامات تطبيق اللامركزية في تحسين إدارة الأزمات والكوارث بالمجتمع المحلي.
٢. تحديد مراحل إدارة الأزمات والكوارث بالمجتمع المحلي.
٣. تحديد العلاقة بين تطبيق اللامركزية والتخطيط لتحسين إدارة الأزمات والكوارث بالمجتمع المحلي.

خامسا فروض الدراسة:

الفرض الأول: من المتوقع أن يكون مستوى أبعاد اللامركزية في تحسين إدارة الأزمات والكوارث مرتفعا ويمكن اختبار هذا الفرض من خلال الأبعاد الآتية:

١. اللامركزية الإدارية
٢. اللامركزية المالية
٣. اللامركزية السياسية
٤. اللامركزية الجغرافية

يقصد الباحث باللامركزية الجغرافية: أنها تتمثل في عملية توزيع السلطة من مدن ومحافظات تتمتع بشخصية معنوية الى مجلس محلي ينتخب كل أو بعض أعضائه، وله صلاحية وضع ميزانية مستقلة واتخاذ القرارات الإدارية المتعلقة بإدارة المشروعات والمرافق العامة في حدود المحافظة، وذلك وفقا لمعايير علمية تحقق أهداف اللامركزية الجغرافية والتي تتمثل في التمكين المحلي ،التنمية المحلية المستدامة، عدالة توزيع الموارد الطبيعية، كعمل ظهير صحراوي لكل محافظة ومدينة وقرية حتى تستطيع تعزيز مواردها المحلية وزيادة حجم الإنتاج لمواطنيها من خلال عملية الإنتاج الزراعي والتوسع العمراني المخطط والمتوافق مع الاستراتيجية القومية للدولة.

وتختلف اللامركزية الجغرافية عن اللامركزية السياسية من عدة جهات لان اللامركزية الجغرافية أسلوب من أساليب التنظيم الإداري يتعلق بالوظيفة التنفيذية في الدولة، ولذا فأنها قد توجد في مختلف الدول البسيطة منها والمركبة، أما نظام اللامركزية السياسية فهو طريقة من طرق الحكم تتعلق بالوظائف الأساسية في الدولة سواء التنفيذية منها أو التشريعية والقضائية.

يمكن قياس اللامركزية الجغرافية من خلال ما يلي: -

عدد السكان، المساحة، تنوع البيئة والموارد الطبيعية، قياس حجم الكفاية والاعتماد على الموارد الذاتية بداخلها، تناسق الدوائر الانتخابية مع التقسيم الإداري والجغرافي للوحدات الإدارية، الطبيعة الجغرافية لتلك الوحدات صحراوية، بحرية، زراعية.

الفرض الثاني: من المتوقع أن يكون مستوى مراحل إدارة الأزمات والكوارث بالمجتمع المحلي متوسطا ويتم اختبار هذا الفرض من خلال الأبعاد الآتية:

١. مرحلة ما قبل الأزمة والكارثة.
٢. مرحلة أثناء حدوث الأزمة.
٣. مرحلة ما بعد الأزمة والكارثة.

الفرض الثالث: توجد علاقة طردية بين اللامركزية كآلية في التخطيط وتحسين إدارة الأزمات والكوارث بالمجتمع المحلي.

سادسا: مفاهيم الدراسة

أولا: مفهوم المرتبطة باللامركزية. (decentralization)

اللامركزية نقل السلطة التشريعية سواء كانت اقتصادية أو تنفيذية من المستويات الحكومية المركزية إلى المستويات الدنيا. (عبد الوهاب، ٢٠٠١، ٢)

اللامركزية نقل الصلاحيات من المركز إلى المحافظات والمديريات بما يتلاءم مع قانون السلطة المحلية وبما يلبي احتياجات ومتطلبات التحسين والتطوير للواقع. (حبتور، ٢٠٢٠، ٨٧)

تفويض السلطة للمرؤوسين لكي يتثنى لهم اتخاذ الكثير من القرارات مع الحفاظ على الرقابة على بعض الأمور الضرورية المعينة. (العتيبي وآخرون، ٢٠٠٧، ١٤٥)

اللامركزية نقل سلطة القرار وممارستها من المستوى الإداري الأعلى، الى المستوى الإداري

الأدنى عن طريق تفويض السلطة. (عبد الهادي، ٢٠٠٠، ١٦٢)

ويمكننا من خلال العرض السابق لمفاهيم اللامركزية وضع مفهوم إجرائي لمفهوم اللامركزية:

- سياسة إدارية تقوم على تفويض السلطة للمسئولين في عملية اتخاذ القرارات في نطاق أعمالهم الإدارية بما يحقق تحسين الأداء الوظيفي والإداري.
- إحداث التغييرات الإيجابية والمشاركة في عمليات صنع واتخاذ القرارات على المستوى المحلي.
- منح الوحدات المحلية سلطة اتخاذ القرارات وفرصة تدبير شئونها المالية والإدارية في نطاق عملها من خلال تحصيل الضرائب دون إرسالها للإدارة المركزية.
- التخطيط والتنفيذ على المستوى المحلي.

ثانيا مفهوم الأزمة (The Crises)

لبيان مفهوم الأزمة نورد لبعض التعاريف التي تبين وتوضح لتلك المفاهيم حيث تعرف الأزمة بانها:

الأزمة هي لحظة حرجة وحاسمة تتعلق بمصير الكيان الإداري الذي يصاب بها، ومشكلة تمثل صعوبة حادة أمام متخذ القرار تجعله في حيره بالغة فيصبح أي قرار يتخذه داخل دائرة من عدم التأكد وقصور المعرفة، واختلاط الأسباب بالنتائج والتداعي المتلاحق الذي يزيد درجة المجهول في تطورات ما قد تنجم عن الأزمة. العمارات، الحسبان، (النعيمي، ٢٠٢٢، ١٦)

الأزمة هي نقطة تحول أحداث متعاقبة تصل إلى قمة الصراع الدرامي وتحتاج إلى ردود فعل سريعة حتى لا تشكل نتائجها تغييرا في المستقبل، يعود بالضرر على المصالح القومية للدولة. (السباعي، ٢٠١٨، ٤٠)

الأزمة هي موقف غير اعتيادي وغير متوقع شديد الخطورة والسرعة ذو أحداث متلاحقة، تتداعى فيه النتائج وتختلط أسبابها، يهدد قدرة الفرد أو المنظمة أو المجتمع على البقاء، وتمثل محنة ووقتا عصيبا لصعوبة اتخاذ قرار غير مألوف في ظل حالة من غياب المعلومات وعدم التأكد والمستقبل الغامض، وهي لا تعتمد على التهديد فقط، إنما الفرصة للتغيير كذلك. (الجنابي، ٢٠١٩، ١٨)

الأزمة تهديد خطير للهياكل الأساسية أو القيم والمعايير الأساسية للنظام، والتي بموجبها يستلزم ضغط الوقت والظروف شديدة الغموض اتخاذ قرارات حيوية من شأنها أن تحد من خطورة الأزمة. (Canyon،2020، 5)

- إدارة الأزمة:

أسلوب إداري حديث، يهتم بالتنبؤ بالأزمات المحتملة عن طريق الاستشعار، ورصد المتغيرات البيئية، الداخلية والخارجية المولدة للأزمة، والاستعداد بجميع الموارد المتاحة لمنع الأزمة، أو الإعداد للتعامل معها بكفاءة عالية للحد من الخسائر المادية والمعنوية والعودة للوضع الطبيعي في أسرع وقت، وبأقل تكلفة، ثم دراسة الأسباب المسببة للأزمة واستخلاص النتائج لمنع حدوثها، أو تحسين طرق التعامل معها مستقبلاً

مع محاولة تعظيم الفائدة الناتجة منها لأقصى درجة. (جعفر، ٢٠١٧، ٣٠١)

وهي سلسلة من الإجراءات والأعمال التي يقوم بها فريق إدارة الأزمات لمجابهة الأحداث بدءا من وقوعها وحتى انتهائها وتتطلب اتخاذ قرارات سريعة تعتمد على البيانات والمعلومات المتوفرة وردود الأفعال ألمتوقعة للأطراف الأخرى المشتركة في إدارة الأزمة. (الحلفي، ٢٠٢١، ٤٣٢)

من خلال العرض السابق لمفهوم الأزمة يمكننا وضع مفهوم إجرائي للازمة

- موقف أو حالة يواجها متخذ القرار في أحد الكيانات الإدارية سواء أكانت دولة، أو منطقه، أو مؤسسة
- حالة غير مستقرة من شأنها ان تحدث خلل في جميع الأركان إن لم يتطرق العمل إليها بسرعة تصبح كارثة
- تحتاج لقرارات سريعة معتمدة على البيانات والمعلومات المتوفرة على حسب الأزمة التي يتم التعامل معها

ثالثا مفهوم الكارثة: (THE disaster)

الكارثة هي حدث طبيعي أو من صنع الإنسان، مفاجئ أو متوقع يؤثر بشكل كبير على مجرى الحياة الطبيعية مما يترتب على المجتمعات أن تتخذ إجراءات استثنائية لمجابهته بقدراتها الذاتية أو بمساعدة خارجية. (مشروع دعم بناء القدرات الوطنية، ٢٠٠٩، ١٣)

الكارثة عبارة عن نكبة مفاجئة وضخمة، قد تحدث لحظة انفجار الأزمة ولآكنها ليست الأزمة بجميع مراحلها، لأنها حالة حدثت فعلا نجم عنها ضرر مادي أو معنوي، مثل البراكين والزلازل والفيضانات والأعاصير، ينتج عنها بعد ذلك مجموعة من الأزمات مثل ازمه السكن وقلة وجود سبل المعيشة. (رمضان، وآخرون، د. ت)

الكارثة عبارة عن حدث كبير بسبب الطبيعة أو بسبب خطأ بشري، تترتب عليه مباشرة خسائر مادية وبشرية وبيئية ضخمة وذات تأثيرات متعددة ومتتابعة، وقد يطول وقت حدوثها أو قد يقصر، وينتج عنها ازمة أو عدة أزمات تتطلب جهودا متنوعة وعلى مستويات متعددة لإدارتها ومواجهتا والتغلب عليها في وقت قصير ومحدود. (المعجم الموحد لمصطلحات الحكامة التربوية، ٢٠٢٠، ٤٧)

من خلال العرض السابق لمفهوم الكارثة يمكننا وضع مفهوم إجرائي للكارثة

- تغيير مفاجئ مدمر وعنيف سواء في الحياة الطبيعية أو البشرية من شأنها أن تسبب مخاطر كبيرة على الحياة عامة في مختلف النواحي المالية والمادية والاجتماعية والبشرية
- ينتج عنها اضطراب في الحياة عامة وربما تؤدي بعزل بعض الأماكن عن بعضها لفترات ليست بالقصيرة
- تستلزم تكاتف جميع الجهات لمواجهتا ورفع أثارها المدمرة
- تتطلب إدارة قوية تستطيع أخذ قرارات سريعة من شأنها أن تخفف من حدة أثار هذه الكوارث

رابعا المفاهيم المرتبطة بالمجتمع المحلي. (local community)

لقد ارتبط مفهوم المجتمع المحلي: في ذلك شأن معظم المفاهيم السوسيولوجية التي اشتقت منه لغة الحياة اليومية بمعاني كثيرة ومتعددة منها على سبيل المثال

المجتمع المحلي هو مساحة محدودة من الأرض يعيش عليها عدد محدود من الأشخاص المتجانسين، والذين تربطهم مصالح استيطانية وجدت بسبب وجودهم في هذا المجتمع ويمارس هؤلاء مهنة واحدة (حميد، ٢٠١٢)

مجموعة من الناس يقيمون في منطقة جغرافية محددة ويشتركون في الأنشطة السياسية والاقتصادية ويكونون فيما بينهم وحدة ذات حكم ذاتي تسودها قيم عامة ويشعرون بالانتماء لها. (ابو مصلح، ٢٠٠٦، ٤٢٢)

عبارة عن مجتمع محدد العدد، يعيش على ارض محدودة المساحة، يؤدي الغالبية العظمى من سكانه نشاطا اقتصاديا رئيسيا ومحددا، وقد يكون هذا النشاط حرفيا أو صناعيا أو علميا، بحيث يأخذ المجتمع اسم وصفة هذه الحرفة أو النشاط الذي يمارسه أفراد هذا المجتمع. (شكري، ٢٠٠٧، ٣١)

من خلال العرض السابق لمفهوم المجتمع المحلي يمكن وضع مفهوم إجرائي للمجتمع المحلي

- يشتمل على مجموعة من السكان لهم أيدولوجية خاصة بهم
- المجتمع هو مجموعة من الأنساق الاجتماعية
- لديهم مجموعة من القواعد التي اعتمدوها لأنفسهم يلتزم بها كلا منهم وكل من يريد الانضمام إليهم.
- منطقة جغرافية لها خصائص معينة وتتأثر بظواهر معينة قد تنفرد بها عن المناطق الأخرى.

سابعا الإجراءات المنهجية للدراسة

أولا: نوع الدراسة:

انطلاقاً من مشكلة الدراسة واتساقاً مع أهدافها تم تحديد نوع الدراسة، وهي الدراسة الوصفية التحليلية التي تستهدف تقرير خصائص ظاهرة معينة من خلال جمع البيانات عنها، وتحليلها وتفسيرها للوصول إلى النتائج وإمكانية تعميمه

ثانياً: المنهج المستخدم:

تعتمد هذه الدراسة على منهج المسح الاجتماعي الشامل كأحد المناهج المستخدمة الرئيسية التي تستخدم في البحوث الوصفية.

ثالثاً: حدود الدراسة:

١- حدود مكانية:

- يتحدد المجال المكاني للدراسة داخل إدارة الأزمات وإدارة نظم المعلومات بديوان عام محافظة سوهاج وإدارات الأزمات بالمجالس المحلية لمحافظة سوهاج.

٢- حدود بشرية:

(أ) العاملين داخل إدارة الأزمات والكوارث وإدارة نظم المعلومات بديوان عام محافظة سوهاج وإدارات الأزمات بالمجالس المحلية التابعة لمحافظة سوهاج.

٣- الحدود الزمانية:

وهي فترة إجراء الدراسة الميدانية والتي بدأت من الفترة ٢٠٢٢/٨/١م إلى ٢٠٢٢/٩/١٥م

رابعاً: أدوات الدراسة:

تحقيقاً لأهداف الدراسة واتساقاً مع منهاجيتها ومتطلباتها فقد اعتمد الباحث على مجموعة من الادوات البحثية التي تتفق مع طبيعة الدراسة ونوعية الاستراتيجية المنهجية المستخدمة، فقد تحددت هذه الأدوات في الاتي:

- (أ) استمارة استبيان للعاملين بالمجالس المحلية بإدارة الأزمات والكوارث وإدارة نظم المعلومات بديوان عام محافظة سوهاج :

تم بناء استبيان اللامركزية كآلية في التخطيط لتحسين إدارة الأزمات والكوارث بالمجتمع المحلي من خلال الخطوات التالية:

١- المرحلة التمهيدية: في هذه المرحلة قام الباحث بالرجوع إلى مجموعة من الدراسات المتصلة بالدراسة، وقام بالاطلاع على الاستمارات والمقاييس الخاصة بهذه الدراسات، وأستفاد الباحث في الحصول على بعض المتغيرات المتصلة بموضوع الدراسة.

٢- مرحلة صياغة عبارات الاستمارة: وفي هذه المرحلة قام الباحث بتحديد اسئلة الاستمارة المرتبطة بكل فقرة من الفقرات السابقة بناء على أهداف الدراسة وتم عرضها على هيئة الاشراف والسادة المحكمين ثم تعديلها، وذلك بحذف بعض الاسئلة وإضافة اسئلة جديدة أخرى وقد تضمنت المحاور الأتية:

أ- البيانات الأولية الخاصة بالعاملين داخل المجالس المحلية بإدارة الأزمات والكوارث وإدارة نظم المعلومات.

ب- تحديد ابعاد اللامركزية لإدارة الأزمات والكوارث بالمجتمع المحلي.

ت- تحديد مراحل التخطيط لتحسين إدارة الأزمات والكوارث بالمجتمع المحلي.

ث- تحديد الصعوبات التي تواجه تطبيق اللامركزية كآلية في التخطيط لتحسين إدارة الأزمات والكوارث بالمجتمع المحلي.

ج- تحديد المقترحات اللازمة لتطبيق اللامركزية كآلية في التخطيط لتحسين إدارة الأزمات والكوارث بالمجتمع المحلي.

ح- وقد تم مراعاة الآتي عند إعداد وتصميم عبارات الاستمارة وفقاً لما يلي:

- أن تشتمل كل عبارة على فكرة واحدة.
- عدم استخدام الكلمات التي تحمل أكثر من معنى.
- ولذلك بلغ إجمالي عدد العبارات للاستبانة (٨٦) عبارة، وتم تحديد الاستجابات (نعم، إلى حد ما، لا)، كما تم تحديد الدرجات المعيارية بواقع (٣، ٢، ١).

٣- صدق الأداة: حيث قام الباحث بإجراء صدق الاستمارة من خلال الاتي:

(أ) الصدق الظاهري (صدق المحكمين):

حيث تم عرض الاستمارة على عدد (١٩) من اعضاء هيئة التدريس بكلية الخدمة الاجتماعية جامعة اسيوط، وكلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان، وكلية الخدمة الاجتماعية جامعة الفيوم، والمعهد العالي للخدمة الاجتماعية بكفر الشيخ، والمعهد العالي للخدمة الاجتماعية بقنا، والمعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالشرقية، وقسم الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمع بكلية التربية جامعة الازهر بالقاهرة وتفهنا الاشراف، لأبداء الرأي في صلاحية الاداة من حيث السلامة اللغوية للعبارات من ناحية وارتباطها بمتغيرات

الدراسة من ناحية اخرى، وقد تم الاعتماد نسبة اتفاق (٨٤%) كمتوسط لآراء السادة المحكمين، وقد تم حذف بعض العبارات وإعادة صياغة البعض، وبناء على ذلك تم صياغة الاستمارة في صورتها النهائية والجدول الآتي يوضح آراء السادة المحكمين لمحاور الاستبانة الخاصة بالعاملين داخل إدارات الأزمات والكوارث وإدارة نظم المعلومات.

(ب) صدق المحتوي " الصدق المنطقي ":

وللتحقق من هذا النوع من الصدق قام الباحث بما يلي:

- الاطلاع على الأدبيات والكتب، والأُطر النظرية، والدراسات والبحوث السابقة التي تناولت أبعاد الدراسة.
- تحليل هذه الأدبيات والبحوث والدراسات وذلك للوصول إلى الأبعاد المختلفة والعبارات المرتبطة بهذه الابعاد ذات الارتباط بمشكلة الدراسة، وذلك لتحديد مستوى إسهامات اللامركزية في تحسين إدارة الأزمات والكوارث بالمجتمع المحلي وكذلك تحديد صعوبات ومقترحات تطبيق اللامركزية في إدارة الأزمات والكوارث بالمجتمع المح

(ج) صدق الاتساق الداخلي:

- اعتمد الباحث في حساب صدق الاتساق الداخلي على معامل ارتباط كل عبارة مع محورها وكذلك على صدق اتساق كل محور مع الدرجة الكلية، وذلك لعينة قوامها (١٥) مفردة من العاملين داخل إدارات الوحدة المحلية مجتمع الدراسة ثم تم استبعادها من العينة الكلية. وقد تبين أنها معنوية عند مستويات الدلالة المتعارف عليها، وأن معامل الصدق مقبول. كما يتضح من الجدول التالي:

جدول (٥)

(ن = ١٥)

يوضح الاتساق الداخلي لارتباط كل عبارة بمحورها

البُعد	رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور	رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور	رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور	رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور
ابعاد اللامركزية لإدارة الأزمات والكوارث بالمجتمع المحلي	١	0. 855**	٩	.749**	١٧	.٧٠٣**	٢٥	.٧٤٢ **
	٢	.٦٤٥**	١٠	.٨٧٧ **	١٨	.٦٢٤*	٢٦	.٧٨٩ **
	٣	.٨٢٨**	١١	.٨٦٨**	١٩	.٥٤١*	٢٧	.٨٠٠ **
	٤	.٧٥٥**	١٢	.٨٣١**	٢٠	.٧٥٢**	٢٨	.٨٩٢ **
	٥	.٨٨٤**	١٣	.٨٦٧**	٢١	.٧١٨**	٢٩	.٩٠٩ **
	٦	.٧٦٩**	١٤	.٧٨١**	٢٢	.٨٦٧**	٣٠	.٩٤٤ **
	٧	.٦١١*	١٥	.٥٧٩*	٢٣	.٧٣٨ **	٣١	.٨٠٠ **
	٨	.٨٢٠**	١٦	.٥٨٤*	٢٤	.٥٦٠ **	٣٢	.٧٢٨ **

مراحل التخطيط لتحسين إدارة الأزمات والكوارث بالمجتمع المحلي	١	.٥٩٣ *	٧	.٦٦٤ **	١٣	.٨١١ **	١٩	.٩٤٠ **
	٢	.٧٨٧ **	٨	.٧٠٢ **	١٤	.٨٢٨ **	٢٠	.٩٠٢ **
	٣	.٨١١ **	٩	.٨٧٤ **	١٥	.٩٣٠ **	٢١	.٨٧٧ **
	٤	.٨٢٢ **	١٠	.٨٢٨ **	١٦	.٧٦٥ **	٢٢	.٨١٨ **
	٥	.٧٩٨ **	١١	.٨٦٧ **	١٧	.٩٢٣ **	٢٣	.٦٠٠ **
	٦	.٧٣٢ **	١٢	.٧٩٥ **	١٨	.٩٢٥ **	٢٤	.٧٣٣ **
الصعوبات	١	.٨٦٠ **	٤	.٨٣٩ **	٧	.٧٦٠ **	١٠	.٥٣٢ *
	٢	.٨٣١ **	٥	.٧٧٣ **	٨	.٨٣١ **	١١	.٥٩٣ *
	٣	.٨٩٩ **	٦	.٦٧٠ **	٩	.٧١٩ **	١٢	.٥٤٩ *
المقترحات	١	.٦٧٦ **	٦	.٨٨٧ **	١١	.٦٢٤ *	١٦	.٨٣٩ **
	٢	.٥٥٣ *	٧	.٨٠٦ **	١٢	.٥٥٠ *	١٧	.٦٣٠ *
	٣	.٥٥٣ *	٨	.٧٧٩ **	١٣	.٨٨٣ **	١٨	.٥٥٣ **
	٤	.٨٦٦ **	٩	.٨٠٩ **	١٤	.٨٥٧ **		
	٥	.٧٧٨ **	١٠	.٧٢٣ **	١٥	.٦٥٣ **		

** معنوي عند ٠.٠١ ** معنوي عند ٠.٠٥

- يوضح الجدول السابق أن: يوجد اتساق داخلي بين كل عبارة والمحور الذي تنتمي الية، إذ جاءت أغلب نسبة الدلالة عند (٠.٠١%) مما يؤكد على وجود اتساق داخلي بين كل العبارات والمحاور التي تنتمي اليها.

جدول (٦)

يوضح الاتساق الداخلي لارتباط ابعاد اللامركزية لإدارة الأزمات والكوارث بالدرجة الكلية للبُعد الذي تنتمي الية

(ن = ١٥)

م	المتغيرات	عدد العبارات	قيمة الارتباط	الدلالة
١	اللامركزية الإدارية.	٨	٩٣٩	**
٢	اللامركزية المالية.	٨	٩٣٢	**
٣	اللامركزية السياسية.	٨	٨٧٢	**
٤	اللامركزية الجغرافية.	٨	٨١٦	**

** معنوي عند ٠.٠١ * معنوي عند ٠.٠٥

- يوضح الجدول السابق أن: يوجد اتساق داخلي بين كل بُعد وبين الدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي الية إذ جاءت نسب الدلالة عند (٠.٠١ ٠%) مما يؤكد صدق الاستمارة وصلاحيتها للتطبيق.

جدول (٧)

يوضح الاتساق الداخلي لارتباط ابعاد مراحل التخطيط لتحسين إدارة الأزمات والكوارث بالمجتمع المحلي مع الدرجة الكلية للبُعد الذي تنتمي الية

(ن = ١٥)

م	المتغيرات	عدد العبارات	قيمة الارتباط	الدلالة
١	مرحلة ما قبل الأزمة.	٨	٨٧٦	**
٢	أثناء حدوث الأزمة.	٨	٩٢١	**
٣	مرحلة ما بعد الأزمة.	٨	٩٢١	**

** معنوي عند ٠.٠١ * معنوي عند ٠.٠٥

- يوضح الجدول السابق أن: يوجد اتساق داخلي بين كل بُعد وبين الدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي الية إذ جاءت نسب الدلالة عند (٠.٠١ ٠%) مما يؤكد صدق الاستمارة وصلاحيتها للتطبيق.

جدول (٨)

يوضح الاتساق الداخلي لارتباط المحاور مع الدرجة الكلية للاستبانة (ن = ١٥)

م	المتغيرات	عدد العبارات	قيمة الارتباط	الدلالة
١	ابعاد اللامركزية لإدارة الأزمات والكوارث.	٣٢	٨٥١	**
٢	مراحل التخطيط لإدارة الأزمات والكوارث.	٢٤	٧٨٧	**
٣	الصعوبات التي تواجه تطبيق اللامركزية.	١٢	٩٠٤	**
٤	المقترحات اللازمة لتطبيق اللامركزية.	١٨	٨٧٠	**

** معنوي عند ٠.٠١ * معنوي عند ٠.٠٥

- يوضح الجدول السابق أن: يوجد اتساق داخلي بين المحاور وبين الدرجة الكلية للاستبانة إذ جاءت نسب الدلالة عند (٠.٠١ ٠%) مما يؤكد صدق الاستمارة وصلاحيتها للتطبيق.

(د) حساب ثبات الاستبانة:

لقياس مدى ثبات أداة الدراسة (الاستبانة) استخدم الباحث (معادلة ألفا كرونباخ)

((Cronbach's Alpha α) للتأكد من ثبات أداة الدراسة على عينة استطلاعية مكونة من (١٥) وقد تم استبعادها من العينة الكلية.

جدول (٩)

يوضح نتائج الثبات باستخدام معامل (ألفا . كرونباخ) لأبعاد اللامركزية الخاص بعينة الدراسة من العاملين داخل إدارات الوحدات المحلية

(ن = ١٥)

م	المتغيرات	عدد العبارات	معامل (ألفا. كرونباخ)
١	اللامركزية الإدارية.	٨	٨٩٥
٢	اللامركزية المالية.	٨	٨٩٩
٣	اللامركزية السياسية.	٨	٨٣٦
٤	اللامركزية الجغرافية.	٨	٩٣٤
	ثبات ابعاد اللامركزية ككل.	٣٢	٩٦١

- يوضح الجدول السابق أن: معامل الثبات العام لأبعاد اللامركزية مرتفع حيث بلغ (٩٦) لأجمالي فقرات المحور (٣٢) عبارة، فيما تراوح ثبات الأبعاد ما بين (٨٤) كحد ادنى وبين (٩٣) كحد أعلى، وهذا يدل على أن ابعاد اللامركزية تتمتع بدرجة عالية من الثبات يمكن الاعتماد علية في التطبيق الميداني للدراسة بحسب مقياس نانلي والذي اعتمد (٠. ٧٠) كحد أدني للثبات B، :(1994) .I. R

جدول رقم (١٠)

يوضح نتائج الثبات باستخدام معامل (ألفا . كرونباخ) لأبعاد مراحل التخطيط لتحسين إدارة الأزمات والكوارث الخاص بعينة الدراسة من العاملين داخل إدارات الوحدات المحلية (ن = ١٥)

م	المتغيرات	عدد العبارات	معامل (ألفا. كرونباخ)
١	مرحلة ما قبل الأزمات والكوارث.	٨	٨٧٩
٢	مرحلة اثناء حدوث الأزمات والكوارث.	٨	٩٣٩
٣	مرحلة ما بعد الأزمات والكوارث.	٨	٩٤٠
	ثبات ابعاد مراحل التخطيط لتحسين إدارة الأزمات والكوارث ككل.	٢٤	٩٦٢

- يوضح الجدول السابق أن:

معامل الثبات العام لأبعاد اللامركزية مرتفع حيث بلغ (٩٦) لأجمالي فقرات المحور (٣٢) عبارة، فيما تراوح ثبات الابعاد ما بين (٨٨) كحد ادنى وبين (٩٤) كحد أعلى، وهذا يدل على أن ابعاد مراحل التخطيط لتحسين إدارة الأزمات والكوارث تتمتع بدرجة عالية من الثبات يمكن الاعتماد علية في التطبيق الميداني للدراسة بحسب مقياس نانلي والذي اعتمد (٠.٧٠) كحد أدني للثبات.

ثامنا: نتائج الدراسة في ضوء فروض الدراسة:

اختبار الفرض الأول للدراسة: " من المتوقع أن يكون مستوى ابعاد اللامركزية في تحسين إدارة الأزمات والكوارث متوسطاً:

جدول رقم (٨٩)

يوضح مستوى ابعاد اللامركزية في تحسين إدارة الأزمات والكوارث كما يحددها العاملين

(ن = ٥٠)

م	الأبعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى	الترتيب
١	اللامركزية الإدارية.	٣٩.٢	٤٦.٠	مرتفع	١
٢	اللامركزية المالية.	١٩.٢	٥٨.٠	متوسط	٤
٣	اللامركزية السياسية.	٣٥.٢	٤٩.٠	مرتفع	٣
٤	اللامركزية الجغرافية.	٣٩.٢	٥١.٠	مرتفع	٢
الأبعاد ككل		٣٣.٢	٤٥.٠	المستوى العام متوسط	

- يوضح الجدول السابق أن:

ابعاد اللامركزية في تحسين إدارة الأزمات والكوارث كما يحددها العاملين، تمثلت فيما يلي:

- الترتيب الأول: اللامركزية الإدارية بمتوسط حسابي (٢. ٣٩).
- الترتيب الثاني: اللامركزية السياسية بمتوسط حسابي (٢. ٣٩).
- الترتيب الثالث: اللامركزية الجغرافية بمتوسط حسابي (٢. ٣٥).
- الترتيب الرابع: اللامركزية المالية بمتوسط حسابي (٢. ١٩).
- وبالنظر للجدول نجد أن نتائجه تشير إلى أن المتوسط العام لأبعاد اللامركزية في تحسين إدارة الأزمات والكوارث ككل كما يحددها العاملين بلغت (٢. ٣٣) بمستوى عام متوسط. مما يجعلنا نقبل الفرض الأول للدراسة كما يحدده العاملين والذي مؤداه: " من المتوقع أن يكون مستوى ابعاد اللامركزية في تحسين إدارة الأزمات والكوارث متوسطاً ".

(٢) اختبار الفرض الثاني للدراسة: " من المتوقع أن يكون مستوى مراحل التخطيط في تحسين إدارة الأزمات والكوارث متوسطاً:

جدول رقم (٨٩)

يوضح مستوى مراحل التخطيط في تحسين إدارة الأزمات والكوارث كما يحددها العاملين

(ن = ٥٠)

م	الأبعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى	الترتيب
١	مرحلة ما قبل الأزمة.	٣٢ .٢	٤٧ .٠	متوسط	٢
٢	مرحلة اثناء حدوث الأزمة.	٣٧ .٢	٥٣ .٠	مرتفع	١
٣	مرحلة ما بعد الأزمة.	١٨ .٢	٤٨ .٠	متوسط	٣
	الأبعاد ككل	**٢٩ .٢**	**٤٣ .٠**	**المستوى العام متوسط**	

- يوضح الجدول السابق أن: ابعاد مراحل التخطيط في تحسين إدارة الأزمات والكوارث كما يحددها العاملين، تمثلت فيما يلي:
- الترتيب الأول: مرحلة اثناء حدوث الأزمة بمتوسط حسابي (٢. ٣٧).
- الترتيب الثاني: مرحلة ما قبل الأزمة بمتوسط حسابي (٢. ٣٢).
- الترتيب الثالث: مرحلة ما بعد الأزمة بمتوسط حسابي (٢. ١٨).
- وبالنظر للجدول نجد أن نتائجه تشير إلى أن المتوسط العام لأبعاد مراحل التخطيط في تحسين إدارة الأزمات والكوارث ككل كما يحددها العاملين بلغت (٢. ٢٩) بمستوى عام متوسط. مما يجعلنا نقبل الفرض الثاني للدراسة كما يحدده العاملين والذي مؤداه: " من المتوقع أن يكون مستوى مراحل التخطيط في تحسين إدارة الأزمات والكوارث متوسطاً ".

(٣) اختبار الفرض الثالث للدراسة: توجد علاقة طردية بين تطبيق اللامركزية كآلية في التخطيط وتحسين إدارة الازمات والكوارث بالمجتمع المحلي.

جدول(٩)

يوضح العلاقة بين اللامركزية كآلية في التخطيط لتحسين إدارة الازمات والكوارث بالمجتمع المحلي

الارتباطات			
إدارة الازمات والكوارث	اللامركزية		
.٩١٣**	1	ارتباط بيرسون	اللامركزية
.٠٠٠		مستوى الدلالة	
٥٠	٥٠	حجم المجتمع	

** معنوي عند ٠.٠١

* معنوي عند ٠.٠٥

يوضح الجدول السابق أن:

بالنظر إلى الجدول السابق يتضح وجد علاقة طردية بين تطبيق اللامركزية كآلية في التخطيط وتحسين إدارة الأزمات حيث كانت قيمة معامل ارتباط بيرسون (R =٩١٣) ومستوى الدلالة عند (٠.٠٠١). وهي علاقة طردية قوية

كما توصلت الدراسة لتصور تخطيطي مقترح كما يلى:

- أولا: أسس بناء التصور المقترح.

يستند هذا التصور المقترح على مجموعة من الأسس العلمية: ــ

١. تحليل نتائج الدراسات السابقة والتي استعان بها الباحث في تحديد الدراسة الحالية.
٢. الإطار النظري للدراسة وما يتضمنه من مفاهيم ونظريات علمية.
٣. ما توصلت إليه الدراسة الميدانية الحالية من نتائج والتي تعد بمثابة الركيزة الأساسية للباحث.

ثانيا: مسلمات التصور المقترح.

١. زيادة الأزمات والكوارث المجتمعية وزيادة أعداد المتضررين منها وتفاقم الآثار السلبية الناتجة عن الأزمات والكوارث بالمجتمع المحلي المختلفة والتي تعرضت لها جمهورية مصر العربية.
٢. إلقاء الضوء علي أهمية الجهود التي يقوم بها التخطيط الاجتماعي في الخدمة الاجتماعية في إيجاد سبل التنسيق والتعاون و التخطيط بين مختلف القطاعات المستقلة في مواجهة الأزمات والكوارث بالمجتمع المحلي.
٣. ضرورة الاهتمام بالتغيير المعنوي للمواطنين المتضررين من الأزمات والكوارث من خلال إحداث تغيير في القيم والمبادئ والعادات والتقاليد والسلوكيات والاتجاهات، وذلك للتعامل مع الآثار السلبية لتلك الأزمات والكوارث لتقليلها إلى اقل قدر ممكن ومحاولة التخفيف منها قدر الإمكان.
٤. السعي الدولي والمحلي على تطبيق اللامركزية في الإدارة في مختلف النواحي سواء أكانت سياسية، أو اقتصادية، أو جغرافية أو مالية كأحد المفاهيم الحديثة والترويج لها عالميا في الوقت الحاضر وأهميتها في توفير الحقوق للمواطنين وتمكينهم من المشاركة في مواجهه الأزمات بالمجتمع المحلي.
٥. محاولة الوصول إلى مجموعة من النتائج التي يمكن استخدامها كمعطيات تساهم في فهم كيفية التعامل لتنمية ثقافة التعامل مع الأزمات من أجل ضمان الاستعداد للتعامل معها في المستقبل كتدابير وقائية.

ثالثا: أهداف التصور المقترح.

تستهدف الدراسة الحالية تحديد هدف رئيسي وهو تفعيل تطبيق اللامركزية في تحسين إدارة الأزمات والكوارث بالمجتمع المحلي.

١. تمكين المواطنين في المجتمع المحلي من المشاركة الفعالة والحقيقية في إدارة الشئون العامة داخل المجتمع المحلي الذي يعيشون فيه.
٢. تعريف العاملين بأهمية وفاعلية السرعة في اتخاذ القرارات للسيطرة على الأزمات.
٣. تدعيم وظيفتي التخطيط والتنفيذ على المستوى المحلي.

٤. استخدام الطرق العلمية الحديثة في إدارة المؤسسات العاملة في مجال الأزمات والكوارث بالمجتمع المحلي.
٥. الاهتمام بأجياد مصادر تمويل إضافية غير حكومية لتقديم الخدمات والمساعدات الكافية للعملاء .
٦. تيسير إجراءات وقواعد العمل بالمنظمة.
٧. الاهتمام بالجانب الوقائي من قبل المخططين الاجتماعيين من خلال توعية افراد المجتمع بثقافة التعامل مع الأزمات والكوارث المحتملة داخل المجتمع المحلي.
٨. العمل على تدريب العاملين على كيفية التنسيق بين الجهود الشعبية والرسمية والتي تقوم بتقديم خدمات لمتضرري الأزمات والكوارث بالمجتمع.
٩. تيسير إجراءات وقواعد العمل داخل إدارات الأزمات.

رابعا: المراحل المهنية للتصور المقترح.

يمكن تحديد أهداف التصور المقترح من خلال المراحل المهنية الاتية:-

١. المرحلة الأولي:

هي المرحلة التي تتم فيها الدراسات المبدئية حول تحليل احتمالات الكوارث والأزمات والمشاكل التي يتوقع أن تنجم عن تلك الأزمات وفي تلك المرحلة يتم إعداد إطار عمل لخطة العمل المقترحة بحيث تتسع لأي دراسات وخطط مستقبلية تكون مكمله للدراسات المبدئية بحيث تقوم كل محافظة بدراسة الكوارث المحتملة في وضع إطار عام للخطة.

٢. المرحلة الثانية:

تشمل هذه المرحلة الدراسات والأبحاث لوضع خطة فعالة من خلال تحليل المعلومات المعطاة تحليلا دقيقا، وفي هذه المرحلة يتم وضع إطار خطة عمليات لمواجهة الأزمات والكوارث والتي كان من التوقع حدوثها من قبل.

٣. المرحلة الثالثة:

تشمل هذه المرحلة وضع خطة عمليات للتدخل الفعلي للسيطرة على الأزمة والكارثة.

٤. المرحلة الرابعة:

هذه المرحلة تحتوي على تجارب واختبارات للخطط الموضوعة مسبقا وتوعية المواطنين بعناصرها الأساسية لتأكيد تطبيقها بسهولة وفعالية، وذلك بعد وضع الخطة بشكلها النهائي، تأتي مرحلة اختبار الخطة وقياس مدى فعاليتها.

خامسا: الأدوار المهنية للمخطط الاجتماعي في التصور المقترح.

هناك مجموعة من الأدوار العامة والتي من الممكن أن يقوم بها المخططين الاجتماعيين في مختلف المؤسسات، نذكر منها الآتي:

(دور الفني، دور الخبير، دور الممكن، دور المدافع، دور الوسيط، دور جامع ومحلل البيانات، دور المخطط)

سادسا: الاستراتيجيات التي يعتمد عليها التصور المقترح.

(استراتيجية الاتصال، استراتيجية التنسيق، استراتيجية التعاون، استراتيجية التعلم)

سابعا: النظريات العلمية الموجهة لعمل التصور المقترح.

١- نظرية الأزمة.

٢- نظرية النسق الاجتماعي.

ثامنا: عوامل نجاح التصور المقترح.

- توفير المعلومات والبيانات كواقع يصاحب تطبيق اللامركزية.
- تنمية القدرات والمهارات الإدارية للعاملين للقدرة علي تطبيق اللامركزية.
- توفير الحلول للحد من المشكلات الإدارية مثل البطء في اتخاذ القرارات والروتين في تيسير الأمور داخل المؤسسة.
- زيادة مشاركة المواطنين من كلا الجنسين في عملية إدارة الأزمات داخل تلك الإدارات لزيادة الشفافية تجاه تلك الإدارات.
- تنفيذ دورات تدريبية للعاملين حول كيفية تطبيق اللامركزية في تحسين إدارة الأزمات.
- زيادة الحوافز التشجيعية للعاملين في مجال مواجهة الأزمات والكوارث.
- توفير الكوادر الفنية المؤهلة من العاملين داخل إدارات الأزمات والكوارث.
- تشجيع العاملين على الابتكار والأبداع والقدرة على اتخاذ القرار.
- الاستعانة بالخبراء المتخصصين في مجال إدارة الأزمات والكوارث.
- تطوير قدرات المحليات المؤسسية والإدارية في مجال التخطيط العمراني.

تاسعا: قضايا مقترحة لدراسات مستقبلية.

١- متطلبات تطبيق الذكاء الاصطناعي في التخطيط للتنبؤ بالأزمات والكوارث بالمجتمع المحلي.

٢- متطلبات بناء قدرات المجالس المحلية للتخطيط لمواجهة التحديات البيئية العالمية.

٣- إسهامات التخطيط التشاركي في رفع درجة الوعي لدى المخططين الاجتماعيين العاملين بإدارات الأزمات بقضايا البيئة والتغير المناخي.

٤- متطلبات تطبيق الخطط التنموية لرفع كفاءة الأجهزة الإدارية العاملة في مواجهة الأزمات والكوارث بالمجتمع المحلي.

٥- ثقافة اللامركزية والتخطيط لتحقيق التميز الوظيفي للعاملين بالمجالس المحلية.

عاشرا الجهات المنفذة للتصور المقترح:

١. الدولة متمثلة في الحكومة وأجهزتها ووزارتها المعنية (التضامن الاجتماعي، والمجلس المحلي، والمجلس الشعبي، ومجلس المدينة، ووزارة الصحة و السكان، والصحة، والتعليم، والبحث العلمي، والقوى العاملة، ووزارة التخطيط، والتعاون الدولي، ....الخ).
٢. ممثلو الوحدات المحلية ومؤسسات المجتمع المدني الأخرى (الأحزاب السياسية – الوحدات المحلية – النقابات).
٣. مؤسسات القطاع الخاص والتي تتضمن (رجال الأعمال – المستثمرين – الشركات – الصندوق الاجتماعي للتنمية).
٤. الجامعات والمعاهد العلمية ومراكز البحوث والمجالس القومية المتخصصة.
٥. كليات ومعاهد الخدمة الاجتماعية من خلال التعليم والتدريب والإشراف المباشر على تنفيذ برامج الرعاية الاجتماعية الموجهة لتنمية المناطق الريفية.
٦. الاتحاد العام للمنظمات والمؤسسات الخاصة ومنظمات حقوق الإنسان.

٧. المؤسسات الدولية (منظمة العمل الدولية، هيئة اليونيسيف) وغيرها من المؤسسات المعنية بتنمية المجتمع.

٨. وحدات الإغاثة التابعة لمديريات التضامن الاجتماعي بوزارة الشؤون الاجتماعية.

إحدى عشر: توصيات الدراسة.

١- الاهتمام بتنمية الأداء المهني لجميع العاملين في كافة إدارات الأزمات والكوارث نظرا لنقص البرامج التدريبية الموفرة لهم.

٢- التركيز دعم إدارات الأزمات بالموارد المادية واللوجستية ورفع كفاءة وفاعلية العاملين لتطبيق اللامركزية داخل تلك الإدارات.

٣- الاهتمام بزيادة الوعي المجتمعي بأهمية تطبيق اللامركزية وتدعيم الثقة بين المتضررين جراء الأزمات والكوارث داخل المجتمع وبين العاملين داخل إدارات الأزمات.

٤- أهمية دور وسائل الإعلام في محاربة العادات والتقاليد الجامدة التي تسبب الخوف من التغيير والتقدم التكنولوجي.

٥- الاستعانة بالخبراء المتخصصين في مجال الأزمات والكوارث وأصحاب المؤهلات العليا.

٦- زيادة التوجه لتكثيف البرامج التدريبية للعاملين بهدف تنميه أدائهم المهني ورفع كفاءتهم العملية.

٧- أهمية الشراكة والتنسيق مع المؤسسات والهيئات التي تعمل في مجال وضع الخطط والبرامج التدريبية والعمل على إيجاد شبكة موحدة لحصر احتياجات المستفيدين والعمل على مواجهة الصعوبات التي تحد من استفادتهم لتطبيق اللامركزية عند الحصول على الخدمات.

٨- العمل على رفع الحافز المادي للعاملين بإدارات الأزمات والكوارث.

مراجع الدراسة:

أولا المراجع العربية:

(أ) القواميس والمعاجم

١- المعجم الموحد لمصطلحات الحكامة التربوية (٢٠٢٠) المغرب، المنظمة العربية للتربية. والثقافة والعلوم.

٢- أبو مصلح، عدنان (٢٠٠٦) معجم علم الاجتماع، عمان، دار المشرق الثقافي.

(ب)الكتب العلمية

١- أحمد، محمد سيد (٢٠١٧) السياسة والإعلام والمجتمع، القاهرة، اطلس للنشر والتوزيع والإنتاج الإعلامي.

٣- الجنابي، صاحب عبد مرزوك (٢٠١٩) الازمة النفسية، الاردن، دار اليازوري للنشر والطباعة.

٤- السنهوري، احمد محمد (٢٠٠٧) موسوعة منهج الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية وتحديات القرن الواحد والعشرين، ط٦، القاهرة، دار النهضة العربية.

٥- العتيبي، ضرار العتيبي واخرون(٢٠٠٧) العملية الادارية مبادئ واصول وعلم وفن، الاردن، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

٦- العمارات، فارس واخرون(٢٠٢٢) إدارة الازمة الامنية في ظل مواقع التواصل الاجتماعي، عمان الاردن، دار الخليج للنشر والتوزيع.

٧- الغرايبة، فيصل محمود (٢٠١٠) أبعاد التنمية الإجتماعية العربية في ضوء التجربة الأردنية، الاردن، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع.

٨- بن غضبان، فؤاد (٢٠٢٠) التخطيط والتنمية من منظور جغرافي، الاردن ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

٩- حبتور، عبدالعزيز صالح بن (٢٠٢٠) الاعمال الكاملة للبروفيسور عبدالعزيز بن صالح بن حبتور، م٥، مجموعة كتب، صنعاء، دار الكتب.

١٠-شكري، عبدالمجيد (٢٠٠٧)الاعلام المحلي في ضوء متغيرات العصر ، اسسه، نظرياته، وسائله، ودوره في الدول النامية والمتقدمة، القاهرة، دار الفكر العربي.

١١-صديق، سلوى عثمان (٢٠٠١) التكنيك النظري والتطبيقي في طريقة العمل مع الافراد، الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.

١٢-عبد الهادي، إبراهيم (٢٠٠٠) الادارة مفاهيمها وانواعها وعملياتها، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية.

١٣-عبدالوهاب، سمير محمد (٢٠٠٩) اللامركزية والحكم المحلي بين النظرية والتطبيق، الجيزة، دار الجلال للطباعة.

١٤-عبوي، زيد منير(٢٠٠٦) مدخل إلى الإدارة العامة بين النظرية والتطبيق، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع.

١٥-على ، ماهر ابو المعاطي (٢٠١٢) الاتجاهات الحديثة في الخدمة الاجتماعية الدولية، الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.

١٦-عليوة، السيد (٢٠٠٦) إدارة الأزمات والكوارث تحديات القرن الحادي والعشرين، ط٤، القاهرة، أكاديمية القرار للتعليم الجامعي.

١٧-عويس، محمد محمد (٢٠٠١) البحث العلمي في الخدمة الاجتماعية (الدراسة والتشخيص في بحوث الممارسة) القاهرة، دار النهضة العربية.

المؤتمرات والمجلات

١- أبو زايد، حبيب عبد الله أحمد أبو زايد(٢٠١٥) متطلبات إدارة الكوارث ومستوى نجاحها في قطاع غزة – دور وزارة الداخلية الفلسطينية في مواجهة منخفض أليكسا، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة

٢- أحمد، عصام بدري (٢٠١٧) تكامل جهود المنظمات الحكومية والاهلية في مواجهة الكوارث والأزمات، رسالة دكتوراه، المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية – جامعة أسيوط – كلية الخدمة الاجتماعية، ع١٧.

٣- بن فهد، فهد عيد ناصر (٢٠١٠) تطبيق اللامركزية واثرها على اداء العاملين بالحرس الوطني الكويتي، ماجستير، جامعة الشرق الأوسط

٤- حسن، سعودي محمد (٢٠٢٠) بناء القدرات المؤسسية كمتغير في التخطيط لإدارة الازمات والكوارث في جامعة أسيوط، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، ع ٤٩، م٣

٥- دليل تنمية المجتمع المحلي(٢٠٠٩) الناشر مؤسسة الملك خالد الخيرية، السعودية

٦- علي، علي حسين (٢٠١٣) أثر المنظمات الطوعية في تخفيف حدة الكوارث– دراسة حالة منظمة العون الإنساني التنمية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم درمان، معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي.

٧- عمر، سناء محمد زهران (٢٠٢٠) الوعي التخطيطي للقيادات الإدارية في مواجهة الكوارث والأزمات، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية،ع٥٠ م ٣.

٨- مشروع دعم بناء القدرات الوطنية(٢٠٠٩) مراجعة القوانين والتشريعات النافذة ذات العلاقة بالكوارث وإدارتها ضمن منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، الاردن.

٩- ناجي، احمد عبد الفتاح (٢٠١٣) رؤية اعضاء المجالس الشعبية المحلية لمتطلبات تحديث الادارة المحلية في مصر، بحث منشور بالمؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر، كلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان

المراجع اجنبية

١- Bartolini، David، and others ، (2016) Fiscal decentralization in times of financial crises، Department of Economics and Social Sciences، Polytechnic University، Italy

٢- Canyon، Deon (2020) Definitions in Crisis Management and Crisis Leadership، Inouye Asia-Pacific Center for Security Studies، USA

٣- Derek، Kauneckis (2009) Making Decentralization Work A Cross national Examination of Local Governments، and Natural Resource Governance in Latin America، Source، Studies Winter ، Vol44 Issue

٤- Ding، Yi (2018): Fiscal decentralization and economic growth in china، china economic ،

review corrected proof available، august،online23

٥- Disaster Management Plan(2016) Disaster Management Unit Relief and Rehabilitation Department ، India،Government of Maharashtra ، April

٦- Safdarjung (2016) ،Enclave National Disaster Management A publication of the National ،Plan ،Disaster Management Authority New Delhi،Government of India

٧- Tristen Caroline (2016): ،Endsley An Examination of Cultural Influences on Team Cognition and Information Sharing in Emergency Crisis Management Domains: A ،Mixed Methodological Approach The ،Ph. D. Dissertation Pennsylvania State

٨- Stacy (2017): Disaster ،Godard ،Preparedness Knowledge Beliefs and Mitigating ،Risk-Perceptions Factors of Disaster Preparedness Behaviors of Undergraduate Students at a Large Midwest ، Ph. D. Dissertation،University ،College of Graduate Health Studies ProQuest،A. T. Still University

٩- Jonathan A. (2018) Roles of،Lassa Non-Government Organizations in Oxford ،Disaster Risk Reduction Research Encyclopedia of Natural Online Publication ،Hazard Science Date: Jun

١٠- Mikael (2013) Community ،Linnel approaches involving the public in Risk and Crisis ،crisis management Mid Sweden ،Research Centre University

١١- Yexin (2021) Political ،Mao and ، stat capacity،institutions crisis management A comparison The ،of China and South Korea Hong Kong،University Hong Kong

١٢- ، Henry Stanley، and kaaya،Mbowa a and Siraje (2021) Challenges in decentralization and service Kabale University ،delivery ،Interdisciplinary Research Journal September،Volume 1. Issue 1

١٣- Coen (2020) - Political ،Pustjens ،Decision Making During Crises Practical Toolkit for Politicians ،during the COVID-19 Pandemic ،National Democracy at STITUTE United States، DC،Washington

١٤- Sabrina ،Scherzer And Others (2020) The many faces of local

community: Exploring lay conceptualizations of the lokalsamfunn Norwegian، OF JOURNAL NORWEGIAN NO 3 ، VOL. 74،GEOGRAPHY Norway

١٥- Bobbie،Thomson ، Early (2007): ، 11th ed،Practice of social research ، New york

١٦- JOSEPH E. ، Velotti،and ،Tralnor AND LUCIA (2013) LEADERSHIP IN AND ،CRISES DISASTERS JOURNAL OF ،CATASTROPHES ، Volume 7،LEADERSHIP STUDIES University of Phoenix،Number 3

١٧- Philipp (2016) How do ،Trein federations ،fiscally decentralized fare in times of crisis? Insights University of ،from Switzerland Article in Regional & ،Geneva April،Federal Studies

١٨- World Health Organization. COVID-19 Situation Report September 2022, http://www.emro.who.int